

## وطن يظل.. وتنظيم يضل

وأوسع من تنظيمه وحزبه، وأظهر من أن يُختزل في مشروع سياسي عابر، فهو مذهب له عمق تاريخي، وجذور متصلة، وتراث فقهي وعلمي سابق على الثورة والتنظيم والولاية السياسية بقرون. عاش أتباعه في أوطانهم، وبنوا مع إخوانهم، وتاجروا وتزوجوا وتزوجوا وتعاشروا، ولم يكونوا يوماً بحاجة إلى فكر وافد يُعلمهم معنى الدين، أو تنظيم عابر للحدود يشرح لهم معنى الانتماء. وإنما جاء الفكر الخميني الولائي فحاول أن يبتزغ المذهب من سعة الفقه إلى ضيق الحزب، ومن نور العبادة إلى ظلمة التعبئة، ومن أخوة الوطن إلى خصومة التنظيم، حتى صار من يعارضه من رجم المذهب نفسه يُحَوَّن ويُحارب وتستنسخ سمعته، وفي ما تعرض له فضيلة الشيخ سليمان المدني، رحمه الله، مثال شاهد، ودليل حاضر. وسبق المذهب الجعفري سامقاً في سماء الإسلام بفقهه وتراثه وأهله، بعد أن يزول الفكر الخميني السياسي كما زالت قبله أفكار ملأت الدنيا سخياً، ثم طواها الزمن طي الصحائف. فأين اليوم ما ظن أتباع كارل ماركس أنه قدر البشرية ونهاية التاريخ؟ إن ما قام على الغلو والخصومة والارتهاان للخارج فلا بد أن ينكشف ولو طال زمنه، حتى وإن تزخرف بالشعار، لأن الحق حق وإن حورب، والباطل باطل وإن أبلج. وهكذا يبقى الفرق بين دولة تُشيد بالعدل والمحبة، وتنظيم يهدم المجتمعات بالكراهية والفرقة، ومشروع وطن يحتضن أبناءه جميعاً، ومشروع لا يرى الناس إلا أتباعاً، ولا يرى البلاد إلا ساحة لنفوذه، ولا يسمع في ضميره نداء أعلى من نداء المرشد، ولو خالف الوطن والحق والإنسان.

يكون التنظيم إذا تمكن، يُغني من يمثله، ويُفقر من يتبعه، ويجعل الوطن خزائناً لمشروعه، لا مشروعاً لأهله، ومزرعة لنفوذه، لا داراً لمواطنيه. وأما الدولة الرشيدة، فإنها لا تجعل الوطنية لفظاً يُقال، ولا شعاراً يُرفع، بل تجعلها مظلة تظل الجميع، وعدلاً يُنصف الجميع، وقانوناً يحمي الجميع. فهي تبت المحبة بث الغيث في الأرض الظامنة، وتنبش التراب في الليل المظلمة، وتشيخ التعاليق والتسامح حتى يكون اختلاف الناس اختلاف تنوع لا تنازع، وتعدّد شعائر لا تعدد أوطان. وهي تجرم التفرقة والعنصرية، وتحارب الطائفية والتحرز الفئوي، وتحمي حرية الممارسة الدينية، وتصور للمواطن حقه في العبادة كما تصون له حقه في الأمن والكرامة. ذلك أن الدولة تعلم أن الدين إذا بقي في مقام الهداية كان رحمة، وإذا اختطفته التنظيمات صار فتنة، وأن المذهب إذا بقي في رحاب الفقه والعبادة كان سكينته، وإذا زج به في أتون التحزب صار وقوداً للصراع. ثم إن الدولة لا تكتفي بالحماية والمنع، بل تعلم وتبني، وتوظف وترعى، وتفتح أبواب العمل والعيش الكريم، حتى يشعر المواطن أن وطنه يد تمد إليه لا سوط يُرفع عليه باسم التنظيم وأتباعه.

وهنا يجب أن يُقال ويكرّر، بوضوح جلي لا لبس فيه، وبيان ناصح لا غموض معه، حتى لا يُؤول هذا الكلام النابع من المحبة للجميع، بعيداً عن انتمائهم المذهبي، وهي حرية أصيلة للفرد تحميها الدولة وتصونها، إن المذهب الجعفري أعرق من الخميني وفكره،

في يوم واحد، ولا يداخلها الوهن فجأة بلا مقدمات، وإنما يبدأ الضعف همساً قبل أن يصير صراخاً، ويدخل الخلل خيطاً قبل أن يصير حبلاً، حين يتسرّب الولاء لغيرها إلى بعض أبنائها، وحين يدخل التنظيم من باب المذهب، ثم يخرج من باب السياسة، ثم يعود من نافذة السلاح والتخريب. وقد جنبت هذه الحكمة مملكة البحرين ما تعرضت له دول عربية، حين تغلغت فيها أحزاب لا ترى الوطن غاية، ولا السيادة حرمة، ولا الأخوة الوطنية عقداً جامعاً، بل ترى المرشد ونهجه مقدماً على الدولة وسيادتها، والتنظيم فوق القانون، والطاعة العابرة للحدود فوق المواطنة الراسخة في الأرض.

وانظر إلى حال الشعوب إذا تمكن فيها الولاء للخارج، تجد الدولة تضعف وإن بقي أسماها، والسيادة تتآكل وإن بقي علمها، والمؤسسات تختطف وإن بقيت أبوابها مفتوحة. فهناك لا يعود القرائ الوطني صادراً عن مصلحة الناس، بل وإراداً من مكاتب التنظيم، ولا يعود المال العام والخاص طريقاً إلى مدرسة ومستشفى وفرصة عمل، ولا مورداً لعمران ورخاء وكرامة، بل معبراً إلى نفوذ وسلاح وشبكات تعبئة. تُجبي الأموال باسم العقيدة، وتستنزف الجيوب باسم الولاء، ثم تُصدّر إلى الخارج لتغذية سلطة التنظيم الخميني وأذرعته، بينما يبقى الناس في ضيق المعاش، وشيخ الخدمات، وانكسار الأمل. فلا إزدهار ينعكس على الفقير، ولا عمران ينتفع به المواطن، ولا كرامة يلمسها العامل والكادح، وإنما وكلاء ما يُسمى بالولي الفقيه يزادون غنى، والمنضوون تحتهم يزادون فقراً، وشعارات تعلق في المنابر، وبيوت تنث تحت الحاجة. وهكذا



○ بقلم: عيسى بن عبدالرحمن الحمادي

صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، حفظه الله ورعاه، ويسير على نهجه، ويحمل رؤاه الجامعة من مقام التوجيه إلى ميدان الأثر والبناء والتنفيذ، صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله، إذ غدت مملكة البحرين، بقيادة الحكمة، مثالاً للدولة التي بنت فأحسنت، وأنجزت فأتمرت، وأزهرت فازدهرت، وظلت حاضنة لكل أبنائها، لا تفرق بينهم في الفرص والعطاء، ولا في الحقوق والواجبات، ولا في مقام المواطنة الحقة. فهي دولة لا تجعل المواطن رقماً في السجل، بل كرامة في الرعاية، وإبناً في الوطن.

كما أن مملكة البحرين أبصرت الفتنة قبل أن تستطيل، وقرأت العواقب قبل أن تنزل، ونظرت إلى تجارب الأمم لا نظراً المتفرج الأهل، بل نظراً القيادة البصيرة، التي تعلم أن الأوطان لا تُصاب

مشروعه، وصوتاً في جوقته، وبدأ في خصومته، حتى إذا خالفه أب أو أم، أو أخ أو أخت، أو قريب في البيت الواحد والأسرة الصغيرة، عادى فيه الرأي قبل أن يرى الرحم، وخصم فيه الإنسان قبل أن يذكر القرابة. فالدولة تبني في داخله معنى الانتماء، والتنظيم يزرع فيه بذرة الارتياح من أخيه وجاره ومجتمعه. ولم تكن مملكة البحرين يوماً أرضاً عابرة في معنى التعاليق، ولا صفحة طارئة في كتاب التسامح، ولا داراً قامت على المصادفة ثم ثبتت بالمجاملة، بل كانت منذ قيام الدولة البحرينية الحديثة عام 1783م في عهد المؤسس أحمد الفاتح، رحمه الله، يوم أحمد صار في أوّل خليفة، وصارت أوّل أماناً وألفة، موطن استقرار، ومرفاً أمان، وواحة ورافة يأمن فيها الناس على أرواقهم وشعائرهم وكرامتهم. ومنذ أن أشرق فجر نهضتها الحديثة، حمل الآباء المؤسسون من آل خليفة الكرام أمانة الحكم حمل الرجال للعهود، وصانوها صيانة الذم، وأدوها أداء الرسالات، ثم تلقاها من بعدهم أبناءهم الكرام جيلاً بعد جيل، فحفظوا العهد، وأقاموا النهج، ومضوا بالوطن من طور إلى طور، ومن بناء إلى بناء، حتى ترسخ في مملكة البحرين معنى الدولة الجامعة، لا الدولة الغالبة، ومعنى القيادة الحاضرة، لا القيادة الفارقة، ومعنى الوطن الذي يتسع لأبنائه، لا الحزب والتنظيم الذي يضيق بمخالفيه. وكان خير البحرين لأبنائها جميعاً، لا يُحبس على فئة، ولا يُمنع عن طائفة، ولا يُوزن بميزان العصبية، بل بميزان المواطنة والحق والإنصاف.

وقد تجلّى هذا الامتداد في أبيه صوره، وأصفي معانيه، في عهد حضرة

إن بين الدولة الرشيدة والتنظيم الولائي ذي النزعة الفئوية والصعبة الطائفية بونا بعيداً، وفرقا مديداً، ليس كفسق رأي ورأي، ولا كاختلاف اجتهاد واجتهاد، بل كفسق النور والظلمة، والسقف والخندق، والوطن وفئة التنظيم وأتباعه. فالدولة عقل جامع، وعدل نافع، وسقف يظل ولا يفرق، ويمسح ولا يمزق، ويصون الدين أن يكون مطية للسياسة، ويحمي العقيدة أن تجعل جسراً إلى السلطان. وأما التنظيم الولائي الذي جاء به الخميني في صورة ثيوقراطية مؤدلجة، فإنه يستعمل الدين مركباً للمأرب، ويجعل العقيدة معبراً إلى المكاسب، ويستبدل بعبادة الإيمان طاعة التنظيم، ويصفاء العبادة دهاليز الحزبية والتحكم، حتى يُخرج الدين من رحابة الهداية إلى ضيق الولاية، ومن سكينته العبادة إلى صخب السياسة، وهو أبعد ما يكون عن أصول الدين الجامع المتسامح بين المسلمين، وإن اختلفت مذاهبهم، وتوعدت مشاربهم، وتباعدت طرائقهم في الفروع، ما دام أصلهم واحداً، وقبلتهم واحدة، وربهم واحد.

فالدولة تقيم الناس على ميزان القانون، وتجمعهم في رحاب الوطن، وتظلمهم بانصاف لا يسأل عن طائفة، ورحمة لا تضيق بمعتقد، ومواطنة لا تفرق بين دم ودم، ولا بين اسم واسم. وأما التنظيم الولائي، فلا يشهد إلا إذا وهنت الدولة، ولا يتسع إلا إذا ضاق الوطن في الصدور، ولا يعلو صوته إلا إذا غلب في النفس والضمير نداء المرشد البعيد على نداء الأرض القريبة. الدولة تعلم الإنسان أن يكون تابعاً حراً، والتنظيم يُدرب له أن يكون تابعاً مأموراً، الدولة تقول له أنت شريك في الوطن، والتنظيم يريد أداة في

سوليدرتي  
SOLIDARITY

SOLIDARITY  
DRIVE



## قيادتك الآمنة تخافئك

احصل على استرداد نقدي  
ومكافآت متنوعة مع  
سوليدرتي درايف

حمّل التطبيق



1713 0000